البـــــلالي وبلاوى قـانون الاحـــــوال الشـخصيـة

نشكر للزميل عبدالحميد البلالي تكرمه بالتعليق على مقالنا المتعلق بقانون الاحوال الشخصية والذي نشر بتاريخ (١١/٨) وكـان من الممكن ان يكون رده اكثر ايجابية لو لم يتطرق لموضوع «الخروج عن الملة»!!

من الواضح ان السيد البلالي لم يحضر تلك الحلقة النقاشية، ولم تتح له الفرصة بالتالي لسماع آراء خمسة من كبار محامي وقانونيي هذا البلد في قانون الاحوال الشخصية، وكيف اطلق عليه اكثر من طرف «قانون الاوحال الشخصية» و«قانون الاهوال الشخصية»!!

ان انتقادنا لذلك القانون لم يأت من فراغ بل جاء كرد فعل لما ورد في تلك الندوة من امثلة. وقد اثار السيد المحامي مبارك المطوع، ذو الاتجـــاه الديني المعروف، اعجاب الجميع وربما دهشتهم عندما قال إن البلد يعاني معاناة شديدة من هذا القانون!!

وعليه فان مطالبتنا بإعادة النظر، بشكل كامل وشامل، في ذلك القانون يجب ان لا تعطي احدا الحق في ان يستغل ما اعطي له من مساحة للكتابة في اتهام الناس بالخروج من الملة، فما ناديا به قد سبقنا اليه العشرات، وقانون الاحوال الشخصية ما هو الا قانون من وضع البشر ولا يجب بأي حال من الاحوال تحميل طلب تغييره لاكثر مما يحتمل، وهذا يسري على كافة القوانين المنظمة لحياة الناس والتي لا يعني اجـراء اضافة او تعديل بها أو تغييرها كليا «خروجا على الملة». ومن الامثلة على ذلك، ذلك التعديل الثوري الذي اجري على قانون الاحوال الشخصية والمتعلق بباب المواريث عندما اقر مجلس الامة «قانون الوصية الواجبة» وهو القانون الذي لا تعمل ولا تعترف به الغالبية الساحقة من الدول الاسـلامـيـة!! وهذا لم يخـرج المجلس والحكومـة الكويتية من الملة بالطبع!!!

المضحك في الموضوع قيام الزميل البـلالي، وفي الوقت نفسه الذي يهاجمنا فيه على مطالبتنا بتغيير القانون ونسفه، بايراد امثلة عما يكتنف ذلك القانون من مثالب، ويزيد على ذلك بمطالبة اللجنة الاستشارية دراسة ذلك القانون وتنقيته!! ولا ادري ماذا سيكون رد فعله لو اوصت اللجنة بتغيير كامل وشامل لذلك القانون؟؟؟

نطلب هنا من الزميل البلالي ان يخاف ربه فيما يكتب، وان لا يقوم باستغلال ما تحت يده من مساحة وما يملكه من رغبة في الكتابة، في رمي الناس بما يحب ويشتهي من اتهامات تعرضه للمساءلة في «الدنيا»!!! وفي الآخرة.

احمد الصراف